

تحرك عاجل

حرمان أحد المحتجين المصريين من الحصول على الرعاية الطبية التي يحتاج إليها

لا يزال محمود محمد أمين محتجزاً عقب مشاركته في أحد الاحتجاجات في القاهرة بتاريخ 4 مايو/ أيار الحالي. ويُذكر أنه قد تعرض خلال انتفاضة عام 2011، لإصابة في وجهه جراء تعرضه لطلق ناري من بندقية الخرطوش/ مما أدى إلى تلف في الأعصاب وآلام مبرحة في منطقة الوجه. ولم يحصل محمود على الرعاية الطبية التي يحتاج طيلة فترة احتجازه. ونظراً لاحتمال كونه أحد سجناء الرأي، فقد يواجه محمود محاكمة جائزة أمام إحدى المحاكم العسكرية. وقد ألقى عناصر من الجيش القبض على محمود بتاريخ 4 مايو/ أيار 2012 بالقرب من مسجد النور بالقاهرة، وذلك عقب قيام الجنود باستخدام العنف لتفريق المحتجين في ميدان العباسية القريب من مبنى وزارة الدفاع. ولقد شارك في التظاهرة إلى جانب مئات آخرين احتجاجاً على حكم العسكر، وتنديداً بمقتل محتجين في ذات الميدان قبل يومين من ذلك التاريخ على أيدي رجال بزي مدني.

وقبل إلقاء القبض على محمود محمد أمين، عمد رجال بزي مدني إلى مطاردة المحتجين وضربهم بغية تعزيز جهود الجيش في تفريق المحتجين. وقال أحد أصدقاء محمود أنه كان يحاول العثور على طريقة لمغادرة الميدان بشكل آمن قبل أن يتمكنوا من الإمساك به. ورُغم أن محمود محمد أمين قد أخبر صديقه بأن رجال بزي مدني قد قاموا بمهاجمته وتسببوا بجروح قطعية له في رأسه وأحد جنبيه وإحدى ساقيه، قبل أن يستغيث بأحد الجنود المظليين الذي كان على مقربة من المكان. غير أنه ما كان من ذلك المظلي إلا أن قام بدفع محمود في باديء الأمر، ومن ثم قام بضربه على رأسه بمعاونة عناصر من الشرطة العسكرية. وأخبرهم محمود حينها بأنه يصدد إجراء عملية جراحية لعلاج حالته الصحية، غير أنهم استمروا مع ذلك بضربه وكالوا له سيل من الشتائم.

وفي الخامس من مايو/ أيار، أحيل محمود محمد أمين للمثول أمام المدعي (النائب) العام العسكري برفقة حوالي 300 من المحتجين، حيث أصدر بحقهم أمراً يقضي بتوقيفهم مدة 15 يوماً على ذمة الحجز الاحتياطي. ورُغم توجيه اتهامات لمحمود بأنه شارك في أعمال احتجاجية في منطقة عسكرية، والاعتداء على أفراد عسكريين، ومهاجمة مبانٍ عسكرية، وإعاقة حركة المرور، والمشاركة في "عصبة". وقد جرى تجديد أمر احتجازه مدة 15 يوماً آخر بتاريخ 19 مايو/ أيار الحالي على أن يقضيها في سجن القاهرة الواقع جنوب العاصمة. وقد رفض مسؤولو ذلك السجن إعطاء محمود مسكن الألم الذي جلبه أحد أصدقائه له. وفي 20 مايو/ أيار، انضم محمود إلى إضراب عن الطعام شرع فيه حوالي مائة آخرين من زملائه المحتجزين ممن كانوا معه في نفس الاحتجاج المذكور، وغيره من الاحتجاجات التي وقعت سابقاً في مدينة القاهرة. ويطالب المضربون عن الطعام بأن يتم الإفراج عنهم، ويوقف محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الدعوة إلى الإفراج عن محمود محمد أمين فوراً ودون شروط إن كان محتجزاً لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقه المشروع في حرية التجمع؛
- ومناشدة السلطات المصرية كي تسمح لمحمود محمد أمين بالحصول على الرعاية الطبية الكافية التي يحتاج جراء ظرفه الصحي الذي يمر به، والإصابات التي لحقت به أثناء إلقاء القبض عليه؛
- وحث السلطات كي توقف كافة التحقيقات التي تقوم بها النيابة العسكرية فيما يتعلق باعتقاله، والمبادرة إلى إحالته للمثول أمام هيئة قضاة مدنية عادية من خلال مكتب المدعي العام (النيابة العامة).

يُرجى إرسال المناشدات قبل 3 يوليو/ تموز 2012 إلى:

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة: وزير الداخلية:

المشير محمد طنطاوي
وزارة الدفاع، القاهرة، مصر
فاكس رقم: +202 279 580 48 (قد يكون الفاكس مغلق
بعد ساعات الدوام الرسمي؛ يُرجى مراعاة أن التوقيت في
مصر يتقدم على توقيت غرينيتش بساعتين)
المخاطبة: سيادة المشير

محمد إبراهيم يوسف أحمد
وزارة الداخلية
القاهرة، مصر
فاكس رقم: +202 2 794 9494; +202 2 796 0682
5529; أو
المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

التحرك العاجل رقم 12/145، رقم الوثيقة (MDE 12/018/2012)، مصر . التاريخ: 22 مايو/ أيار 2012

تحرك عاجل

حرمان أحد المحتجين المصريين من الحصول على الرعاية الطبية التي يحتاج

معلومات إضافية

فقد محمود محمد أمين القدرة على الإبصار في عينه اليمنى جراء الإصابة التي تعرض لها في وجهه بطلق من بنادق الخرطوش التي استعملتها قوات مكافحة الشغب في ميدان التحرير خلال مشاركته في أول أيام انتفاضة مصر يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2011. وقد حرص محمود على تسجيل قضيته لدى جهة رسمية تُعنى بمساندة "مصابي الثورة"، ودأب على تلقي العلاج لإصابة عينه، وكذلك للتخفيف من نوبات الألم المبرح التي يتعرض لها جراء التلطف الذي لحق بأعصاب الجانب الأيمن من وجهه (العصب الخامس). ولقد خضع محمود لعملية جراحية قبل يوم 24 أبريل/ نيسان 2012، وكان من المفترض أن يخضع لعملية ثانية عقب أسبوعين، غير أن إلقاء القبض عليه حال دون تمكنه من إجراء العملية.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أجرت مقابلة مع محمود محمد أمين في المستشفى بتاريخ 8 فبراير/ شباط 2011، وذكر حينها تعرضه لتلك الإصابة، وهو ما جرى توثيقه في تقرير تقصي الحقائق الذي نشرته المنظمة حول انتفاضة عام 2011 بعنوان "مصر تنتفض: القتل والاحتجاز والتعذيب خلال ثورة 25 يناير".

واعْتُقل ما لا يقل عن 300 شخص بتاريخ 4/ أيار/ 2012 في الاحتجاج الذي شهده ميدان حي العباسية بالقاهرة القريب من وزارة الدفاع. ولا يزال حوالي مائة منهم محتجزين حتى الساعة، ويواجهون احتمال مقاضاتهم أمام محاكم عسكرية، والتعرض لسوء المعاملة في الحجز. ولقد سبق لمنظمة العفو الدولية وأن أصدرت تحركاً عاجلاً بالنيابة عن أولئك المحتجزين بتاريخ 11 مايو/ أيار (التحرك العاجل رقم 12/131، والمتوفر على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/015/2012/en>

ولقد أصيب مئات الأشخاص لدى قيام قوات الجيش باستخدام العنف لتفريق المشاركين في المظاهرة المذكورة بتاريخ 4 مايو/ أيار الحالي. ورُغم مقتل أحد الجنود خلال الصدامات التي أعقبت ذلك. ووردت تقارير تفيد بقيام أفراد الشرطة العسكرية بإلقاء القبض على المحتجين بشكل عشوائي ولا على التعيين. وندد الآلاف خلال تلك المظاهرة باستمرار حكم العسكر، ومقتل متظاهرين في محيط وزارة الدفاع قبل ذلك التاريخ بيومين، أي 2 مايو/ أيار 2012.

ولقد زجت المحاكم العسكرية بألاف المواطنين المصريين العاديين بالسجن منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، وذلك في أعقاب محاكمات جائرة، حيث تفنقر تلك المحاكم العسكرية إلى الاستقلالية والحيادية، ويُحرم المتهمون فيها من فرص فعلية تتيج لهم الطعن بقرارات إدانتهم، والأحكام الصادرة بحقهم أمام هيئة قضائية أعلى شأنًا. وتماشياً مع مقتضيات القانون الدولي، فتعارض منظمة العفو الدولية محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وذلك نظراً لانتهاك تلك المحاكم للحق في الحصول على جلسة استماع أو مرافعة أمام محكمة مختصة مستقلة وحيادية جرى تشكيلها وفق أحكام القانون، حسب ما تنص عليه وتضمنه المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو العهد الذي وقعت عليه مصر بوصفها إحدى الدول الأطراف فيه. وفي الوقت الذي ترد فيه تقارير تتحدث عن إطلاق سراح الكثير ممن يقضون أحكاماً بالسجن صدرت بحقهم ضمن محاكمات عسكرية، وذلك عقب إعادة محاكمتهم، فلا يزال هناك الآلاف يقبعون خلف القضبان، بينهم أطفال محتجزين في سجون مخصصة للبالغين وتخضع لإجراءات أمنية مشددة.

الاسم: محمود محمد أمين

الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 12/145، رقم الوثيقة (MDE 12/018/2012) الصادرة بتاريخ 22 مايو/ أيار 2012.